

Distr.: General
7 July 2016
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٧ تموز/يوليه ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل
الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم تقرير اللجنة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط الذي أصدره
المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط في ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ (انظر المرفق).
وسأغدو ممتناً لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق
مجلس الأمن.

(توقيع) فيتالي تشوركين



مرفق الرسالة المؤرخة ٧ تموز/يوليه ٢٠١٦ والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

تقرير اللجنة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط

أعدت اللجنة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، في اجتماعها المنعقد في ميونيخ في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٦، إعرابها عن القلق إزاء الاتجاهات الحالية التي باتت الآن تهدد إمكانية التوصل إلى حل يستند إلى وجود دولتين. وتأكيداً على التزامها بدعم تسوية شاملة وعادلة ومستدامة للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي، اتفقت اللجنة على إعداد تقرير عن الوضع القائم على الأرض.

ولا يقدم هذا التقرير استعراضاً كاملاً لجوانب الوضع الراهن الإنسانية أو السياسية أو القانونية أو الأمنية، كما لا يتناول مسائل الوضع النهائي. فهو يركز على التهديدات الكبرى التي تعترض سبيل التوصل إلى السلام عن طريق المفاوضات، كما يقدم توصيات للدفع قدماً بحل الدولتين.

ملخص

أعدت اللجنة الرباعية التأكيد على أن الحل التفاوضي الذي يستند إلى وجود دولتين هو السبيل الوحيد لبلوغ سلام مستدام يفي باحتياجات إسرائيل الأمنية، ويلبي التطلعات الفلسطينية إلى إقامة الدولة وتحقيق السيادة، وينهي الاحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧، ويسوي جميع المسائل المتعلقة بالوضع النهائي.

وتذكّر اللجنة الرباعية ببيائها السابق وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتتعهد بتقديم دعمها النشط لإنهاء النزاع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس قراري المجلس ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وفي هذا الصدد، تكرر اللجنة الرباعية الإعراب عن التزامها بمواصلة العمل بالتنسيق مع أصحاب المصلحة الأساسيين، بما في ذلك بلدان المنطقة ومجلس الأمن، عملاً على استعادة الأمل بالتوصل إلى حل سياسي.

ولئن كانت غالبية الناس على الجانبين، ورئيس الوزراء بنيامين نتنياهو والرئيس محمود عباس، قد أعربوا عن دعمهم للهدف المتمثل في وجود دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن، فإن اللجنة الرباعية باقية على قلقها الجاد من أن استمرار المسار الحالي سيجعل إمكانية تحقيق ذلك أمراً بعيد المنال على نحو متزايد. وعلى وجه الخصوص، فإن كلاً من الاتجاهات التالية يقوض بشدة الأمل في تحقيق السلام:

- استمرار العنف والهجمات الإرهابية على المدنيين والتحرير على العنف، وهي أعمال تتسبب في تفاقم خطير في انعدام الثقة وتعارض بصورة أساسية مع الحل السلمي؛
- استمرار سياسة بناء المستوطنات والتوسع فيها، وتخصيص الأراضي لاستخدام إسرائيل الخالص، وحرمان الفلسطينيين من التنمية، مما يؤدي إلى تآكل مستمر في إمكانية التوصل إلى حل يستند إلى وجود الدولتين؛
- تغذية عدم الاستقرار ببناء القدرة التسلحية والأنشطة العسكرية غير المشروعة، واستمرار غياب الوحدة الفلسطينية، والوضع الإنساني المتردي في غزة، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى إعاقة الجهود الرامية إلى بلوغ تسوية تفاوضية.
- وتشدد اللجنة الرباعية على الحاجة الملحة إلى اتخاذ خطوات إيجابية تعكس مسار تلك الاتجاهات عملاً على تحذير واقع الدولة الواحدة المتمثل في الاحتلال الدائم والنزاع المتواصل، وهو ما يتعارض مع تحقيق الطموحات الوطنية لكلا الشعبين.
- وتؤكد اللجنة الرباعية مجدداً أن التدابير الانفرادية التي يضطلع بها أي من الجانبين لا يمكن أن تملئ مسبقاً نتائج مفاوضات الوضع النهائي ولن تحظى باعتراف المجتمع الدولي.
- وتشدد اللجنة الرباعية على أنه في حين أن الاتفاق على الوضع النهائي الذي ينهي النزاع لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال مفاوضات ثنائية مباشرة، فإن من الممكن إحراز تقدم نحو الدفع قدماً بحل الدولتين على الأرض.
- وتطلب اللجنة الرباعية من الجانبين التبدل، كلٌّ منهما على حدة، على الالتزام الحقيقي بحل الدولتين، وذلك من خلال الأخذ بسياسات وتدابير ملائمة.
- وتحقيقاً لذلك، تشدد اللجنة الرباعية على أهمية امتثال كلا الجانبين لالتزامهما الأساسية المنبثقة عن الاتفاقات القائمة بغية تعزيز واقع الدولتين هذا وهيئة الأسس اللازمة لمفاوضات ناجحة.

أولاً - العنف والتحرير عليه

يتعارض استمرار العنف والأعمال الإرهابية الأخيرة الموجهة ضد الإسرائيليين، والتحرير على العنف، تعارضاً أساسياً مع الدفع قدماً بالحل السلمي المستند إلى وجود دولتين، فهذه الأعمال تتسبب في تفاقم كبير في انعدام الثقة بين المجتمعين. ويكتسي الامتثال

للالتهام بالعمل على نحو فعال لمناهضة العنف والإرهاب والتحريض أهمية قصوى لإعادة بناء الثقة وتجنب أي تصعيد من شأنه أن يزيد في تقويض آفاق السلام.

العنف - خلال موجة العنف الأخيرة التي بدأت في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، طرأ أكثر من ٢٥٠ اعتداء ومحاولة اعتداء من جانب فلسطينيين على إسرائيليين. وقد سقط ما لا يقل عن ٣٠ قتيلًا من الإسرائيليين نتيجة أعمال الطعن وإطلاق النار والهجوم بالسيارات، إلى جانب تفجير واحد. وخلال الفترة الأشد توترًا، طرأ ثلاثة أو أربعة اعتداءات في اليوم الواحد في جميع أنحاء إسرائيل والقدس والضفة الغربية. وتسهم هذه الاعتداءات الإرهابية، التي ارتكبتها أساساً شباب أفراد غير مرتبطين بمنظمات، في إحساس الإسرائيليين بأهم يعيشون تحت تهديد مستمر.

وخلال هذه الفترة، قُتل ١٤٠ فلسطينياً على الأقل أثناء قيامهم بالاعتداء فعلاً أو وفق ما تناقلته الأنباء. كما قتلت قوات الأمن الإسرائيلية ٦٠ فلسطينياً على الأقل أثناء مظاهرات فلسطينية أو اشتباكات أو عمليات عسكرية.

وقد تراجع تواتر الاعتداءات والاشتباكات إلى حد كبير في عام ٢٠١٦. وجاء هذا التراجع، في جانب كبير منه، بفضل جهود فعالة بذلتها قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية، إذ تمكنت هذه القوات من إحباط الاعتداءات وصادرت الأسلحة واعتقلت المتطرفين المشتبه بهم. كما كان لاستمرار التعاون الأمني بين الجانبين دور أساسي في خفض أعمال العنف. وأعترف المسؤولون الأمنيون والقادة السياسيون، الفلسطينيون والإسرائيليون كلاهما، بأهمية هذه العوامل.

غير أن الاعتداءات الإرهابية الأخيرة، من قبيل تفجير الحافلة في القدس في شهر نيسان/أبريل وإطلاق النار في مقهى في تل أبيب في شهر حزيران/يونيه والذي قتل فيه أربعة من الإسرائيليين، تعطي مثلاً مأسوياً يدلّ على استمرار الأسباب الكامنة خلف حلقات العنف المتكررة.

وخلال هذه الفترة، تمثل الردّ الإسرائيلي في التوسع في استخدام الاحتجاز الإداري، واستئناف تدمير المنازل على سبيل المعاقبة، وفرض إغلاق مناطق كاملة، وهي أمور يمكن أن تؤدي إلى مزيد من تفاقم التوتر. وقد أعرب بعض كبار المسؤولين الأمنيين الإسرائيليين عن قلقهم إزاء حالات يبدو أن القوة المفرطة استخدمت فيها دون وجود أي تهديد مباشر، وبعض هذه الحالات موثق بالفيديو. وهناك جندي واحد صدرت بحقه لائحة الاتهام بارتكاب جريمة القتل غير المتعمد.

ولا يزال العنف الذي يرتكبه المستوطنون ضد الفلسطينيين، بما في ذلك الهجمات والتخريب وتدمير الممتلكات، يثير القلق على نحو خطير. وفي حين أن السنوات الثلاث الأخيرة شهدت تراجعاً كبيراً في هذه الاعتداءات، فقد طرأت هجمات حادة بشكل خاص، منها الإحراق المتعمد الفطيع في قرية دوما في عام ٢٠١٥ والذي خلف ثلاثة قتلى، وقتل شاب فلسطيني حرقاً في عام ٢٠١٤. وتسهم هذه الاعتداءات في الشعور المستمر بالتهديد لدى الفلسطينيين، وهي اعتداءات اعتبرها مسؤولون إسرائيليون كبار أعمالاً إرهابية.

وقد ضاعفت إسرائيل الجهود الرامية إلى كبح جماح العنف الذي يرتكبه المستوطنون وذلك بإنشاء وحدة شرطة خاصة وتعزيز تدابير المنع والمعاقبة المطبقة على المجموعات المتطرفة. وفي حين أن هناك زيادة في حالات مثل مرتكبي الجرائم المشتبه بهم أمام القضاء، بل إن منهم من أدين في بعض القضايا البارزة، فإن المعدل العام لصدور أحكام الإدانة في حق المتطرفين الإسرائيليين المتهمين بالعنف لا يزال أدنى بكثير من معدل صدور هذه الأحكام في حق الفلسطينيين.

التحريض على العنف - هناك في كثير من الأحيان تمجيد علني للفلسطينيين الذين يرتكبون الاعتداءات الإرهابية باعتبارهم "أبطالاً شهداء". وتنتشر على نطاق واسع صور يظهر فيها أشخاص يرتكبون أعمالاً إرهابية وهي مزينة بشعارات تشجع على العنف. وقد اكتسب انتشار التحريض على العنف في وسائط التواصل الاجتماعي زخماً منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وهو يؤثر على الشباب بصورة خاصة.

وتعتبر حركة حماس والفصائل الراديكالية الأخرى مسؤولة عن أشكال التحريض الأكثر صراحة والأوسع انتشاراً. وتستخدم هذه الجماعات المنافذ الإعلامية في تمجيد الإرهاب وتدعو صراحة إلى العنف ضد اليهود، بما في ذلك تعليم المتفرجين سبل ممارسة الطعن. وقد قامت حماس، في أعقاب تفجير الحافلة الإسرائيلية في نيسان/أبريل ٢٠١٦ الذي أدى إلى إصابة ٢١ شخصاً، بتنظيم تظاهرة تحتفل بالاعتداء.

كما أيد بعض أعضاء فتح الاعتداءات ومرتكبيها علناً، فضلاً عن تشجيعهم للمواجهات العنيفة. ففي وسط موجة العنف الأخيرة، أشار أحد كبار المسؤولين في فتح إلى مرتكبي الاعتداءات باعتبارهم "أبطالاً وتيجاناً على رأس كل فلسطيني". وعرضت الوسائط الاجتماعية التابعة لفتح، في أعقاب الاعتداءات الإرهابية، صوراً لمرتكبيها مركبة إلى جانب صور الزعماء الفلسطينيين.

وقد أصدرت قيادة السلطة الفلسطينية بيانات متكررة تعارض فيها أعمال العنف ضد المدنيين، كما أكد كبار المسؤولين علناً على الالتزام بالمقاومة غير العنيفة. على أن القادة الفلسطينيين، للأسف، لم يدينوا الاعتداءات الإرهابية على نحو متسق وواضح. كما أن الشوارع والساحات والمدارس باتت تحمل أسماء فلسطينيين ارتكبوا أعمال الإرهاب.

إن للإيديولوجيات المتطرفة التي تتبنى الكراهية والعنصرية والعنف تأثيرها الخطر على الجانبين. وكثيراً ما يعمد المتطرفون الإسرائيليون والإسرائيليون الذين يرتكبون اعتداءات انتقامية تحمل الفلسطينيين الثمن ("Price Tag")، إلى المناداة "بقتل العرب"، كما أن بعض مواقع الوسائط الاجتماعية تضمنت إشارات إلى تبرير العنف ضد الفلسطينيين. وفي حالة واحدة بارزة على الأقل، جرى على نطاق واسع تداول فيديو يحتفل بالإحراق المتعمد في قرية دوما. وهناك حوادث أخرى منها مناداة قادة ومسؤولين إسرائيليين إلى استخدام القوة الفتاكة ضد الفلسطينيين الذين يقومون بالاعتداءات.

ثانياً - التوسع في المستوطنات وتخصيص الأراضي وحرمان الفلسطينيين من التنمية

إن الاستمرار في سياسة بناء المستوطنات والتوسع فيها في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وتخصيص الأراضي للاستخدام الإسرائيلي الخالص، وحرمان الفلسطينيين من التنمية، بما في ذلك الارتفاع الكبير مؤخراً في معدل تدمير المنازل، كلها أمور تؤدي إلى تآكل مستمر في إمكانية التوصل إلى حل الدولتين. ويثير ذلك تساؤلات مشروعة حول نوايا إسرائيل الطويلة الأجل، كما أن بيانات بعض الوزراء الإسرائيليين التي تقول بأن الدولة الفلسطينية لن تتحقق في أي وقت من الأوقات، تزيد من تعقيد الوضع. والواقع أن نقل مزيد من السلطات والمسؤوليات إلى السلطة المدنية الفلسطينية في المنطقة جيم، مما كان متوخياً في الالتزامات المنبثقة عن الاتفاقات السابقة، توقف فعلياً، بل إن مساره انعكس بطرق معينة. ولا بد من العودة إلى نقل تلك السلطات والمسؤوليات للتمكن من الدفع قدماً بحل الدولتين ومنع تجذر واقع الدولة الواحدة.

تخصيص الأراضي للاستخدام الإسرائيلي الخالص - تشمل المنطقة جيم ٦٠ في المائة من الضفة الغربية وتضم غالبية الأراضي الزراعية والموارد الطبيعية واحتياطيات الأراضي. وقد خصصت إسرائيل، من جانب واحد، نحو ٧٠ في المائة من أراضي المنطقة جيم لاستخدامها الخالص، وجرى معظم ذلك التخصيص عن طريق إدخال تلك الأراضي في حدود المجالس المحلية والإقليمية أو اعتبارها من "أراضي الدولة". أما ما تبقى من المنطقة

جيم، وتبلغ نسبته ٣٠ في المائة منها، ومعظمه ممتلكات خاصة فلسطينية، فإنه بمجموعه تقريباً محروم فعلياً من التنمية الفلسطينية لأن هذه التنمية تتطلب ترخيصاً من السلطات العسكرية الإسرائيلية، وهو ترخيص يكاد لا يُمنح في أي وقت من الأوقات.

وتستمر عملية تخصيص أراضٍ إضافية باعتبارها من "أراضي الدولة" في المنطقة جيم، ويمكن أن يشمل ذلك أية أراضٍ لا يمكن بوضوح إثبات أن ملكيتها تعود لفلسطينيين. ففي آذار/مارس ٢٠١٦، أُعلن أكثر من ٢ ٠٠٠ دونم من الأراضي في جنوب أريحا كأراضٍ من "أراضي الدولة"، كما أن نحو ٤ ٠٠٠ دونم غربي بيت لحم أعلنت في آب/أغسطس ٢٠١٤ كأراضٍ من "أراضي الدولة".

بناء المستوطنات والتوسع فيها - منذ بدء عملية أوصلو عام ١٩٩٣، ارتفع عدد سكان المستوطنات إلى أكثر من ضعفي ما كان عليه، وقد ارتفع في المنطقة جيم وحدها إلى أكثر من ثلاثة أضعاف. ويوجد حالياً ما لا يقل عن ٣٧٠ ٠٠٠ إسرائيلي يعيشون في نحو ١٣٠ مستوطنة في المنطقة جيم، منهم ٨٥ ٠٠٠ على الأقل في عمق الضفة الغربية. وإذا أضفنا إلى ذلك ٢٠٠ ٠٠٠ مستوطن في القدس الشرقية فإن مجموع المستوطنين لا يقل عن ٥٧٠ ٠٠٠.

وتستمر سياسة بناء المستوطنات، والهياكل الأساسية المتصلة بها، والتوسع فيها بصورة متواصلة. وخلال الفترة بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٤ ارتفع عدد المستوطنين بأكثر من ٨٠ ٠٠٠، منهم ١٦ ٠٠٠ مستوطن في عمق الضفة الغربية. وخلال تلك الفترة، بدأ بناء أكثر من ٩ ٠٠٠ وحدة سكنية استيطانية جديدة في المنطقة جيم وأكثر من ٣ ٠٠٠ وحدة في القدس الشرقية. ومنذ أواسط عام ٢٠٠٤، طرأ تباطؤ ملحوظ في تقديم خطط للوحدات السكنية الاستيطانية في الضفة الغربية وإصدار المناقصات الخاصة بها. غير أن معدل مشاريع التشييد الجديدة في تلك الفترة بقي ثابتاً، نظراً لوجود خطط ومناقصات تمت الموافقة عليها سابقاً، وهي تسمح باستمرار أعمال البناء حتى في غياب موافقات جديدة.

وعلاوة على ذلك، فإن عملية "إضفاء صبغة قانونية" بمفعول رجعي على المواقع المتقدمة أدت عملياً إلى توسيع مساحة المستوطنات القائمة، إن لم تنشئ مستوطنات جديدة فعلاً. وهناك ١٠٠ موقع استيطاني متقدم في المنطقة جيم تم بناؤها بدون موافقة رسمية من الحكومة الإسرائيلية. ويعتبر القانون الإسرائيلي هذه المواقع المتقدمة غير قانونية ولا بدّ في نهاية المطاف من منحها الترخيص بمفعول رجعي أو إزالتها. ويتمثل النهج الذي تأخذ به الحكومة في العمل على "إضفاء الصبغة القانونية" حيثما أمكن. وخلال العقد الماضي، تم "إضفاء الصبغة القانونية" على ١٩ موقعاً متقدماً، كما يفاد بأن هناك ١٣ موقعاً متقدماً آخر تخضع

لهذه العملية، ومنها عدة مواقع كان من المفترض صراحة أن يتم تفكيكها وفقاً لخارطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية. أما بقية تلك المستوطنات فهي تنتظر أن تبت فيها الحكومة. ومن النادر جداً أن تتعرض هذه المواقع المتقدمة للتفكيك، كما أن الحكومة، في الحالات التي صدر فيها أمر محكمة بإزالة المستوطنات، عمدت أحياناً إلى تقديم أراضٍ أخرى في المنطقة جيم للانتقال إليها.

حرمان الفلسطينيين من التنمية - يحتفظ الجيش الإسرائيلي بالسلطة الكاملة على التنمية في المنطقة جيم، بما في ذلك التخطيط وتقسيم الأراضي لأغراض السكن والمناطق الصناعية والمواقع السياحية والمباني الأساسية الضرورية، من قبيل الطرق وخطوط الكهرباء. وفي الوقت الذي استمر فيه تنامي المستوطنات، فقد حدث توقف شبه كامل في إصدار الموافقات على أعمال التنمية أو التشييد الفلسطينية الخاصة في المنطقة جيم. والواقع أنه لم تصدر في عام ٢٠١٤ إلا موافقة واحدة للبناء السكني الفلسطيني في المنطقة جيم، ويبدو أن عام ٢٠١٥ لم يشهد أية موافقة. وخلال الفترة بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٣، لم يوافق إلا على ٣٤ إذن بناء للفلسطينيين في المنطقة جيم، وذلك من أصل ٢٠٠٠ طلب تم تقديمه.

ويمكن أن تخضع لأوامر الهدم جميع المباني غير الحاصلة على إذن من السلطات الإسرائيلية في المنطقة جيم والقدس الغربية. وهناك أكثر من ٥٠٠٠ أمر هدم لم ينفذ بعد بحق مبانٍ إسرائيلية في المنطقة جيم، وأكثر من ١١٠٠٠ أمر هدم لم ينفذ بعد بحق مبانٍ فلسطينية، يقع ثلاثة أضعافها في أراضٍ خاصة فلسطينية. ولا ينفذ إلا نسبة صغيرة من هذه الأوامر كل عام. غير أن الفلسطينيين يجرمون باستمرار من الإذن بالبناء بصورة قانونية مما لا يتيح لهم من الخيارات ما يذكر إلا البناء بدون إذن.

وطلرت زيادة كبيرة في عدد المباني الفلسطينية التي تم هدمها في مختلف أنحاء الضفة الغربية خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠١٦، حيث هدمت السلطات الإسرائيلية نحو ٥٠٠ بناء فلسطيني وتم تشريد حوالي ٨٠٠ فلسطيني، أي أكثر من عام ٢٠١٥. أما في القدس الشرقية، فقد هُدم ٦٤ بناء فلسطينياً في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٦. وكانت المجتمعات المحلية البدوية والزراعية الضعيفة هي الأشد تضرراً بأعمال الهدم هذه. ومع أن معظم المباني لم تكن سكنية، فإن هدم منشآت من قبيل آبار المياه والألواح الشمسية وحظائر الماشية كان له أثره على سبل عيش أكثر من ٢٥٠٠ شخص منذ بداية هذا العام.

كما تعترض سبيل التنمية الفلسطينية قيود معقدة مادية وإدارية مفروضة على تنقل الأشخاص والبضائع، وهي قيود تبررها إسرائيل بضرورات أمنها، بما في ذلك أمن

المستوطنات. وتضاعف هذه القيود، وهي تشمل نقاط التفتيش المؤقتة والطويلة الأجل، التكاليف التي يتكبدها المستوردون والمصدرون وتحدّ من إمكانية الوصول إلى الموارد الطبيعية والأراضي الزراعية وتثبط الاستثمار. وفي حين أنه تم تخفيف بعض القيود وجرى رفع عدد الأذون المؤقتة للعمل في إسرائيل إلى ٧٠.٠٠٠ تقريباً في عام ٢٠١٦، فإن الفلسطينيين لا يزالون يواجهون الصعوبات الكبيرة في الحصول على الخدمات الأساسية وعلى فرص العمل. وعلاوة على ذلك، فإن هذه القيود تضاعف من الإذلال المتمثل في العيش تحت الاحتلال العسكري وتخطب كثيراً من جوانب حياة الفلسطينيين اليومية، بما في ذلك الذهاب إلى المدرسة والحصول على المساعدة الطبية وحضور الاجتماعات العائلية.

ثالثاً - قطاع غزة والحكم الفلسطيني

إن ما تقوم به حركة حماس من بناء للقدرة التسليحية والأنشطة العسكرية غير المشروعة، وانعدام سيطرة السلطة الفلسطينية على غزة، والوضع الإنساني المتردي المتفاقم فيها بفعل إغلاق المعابر، كل ذلك يغذي عدم الاستقرار ويعيق في نهاية المطاف الجهود الرامية إلى بلوغ تسوية تفاوضية. ويمثل منع استخدام الإقليم للهجوم على إسرائيل التزاماً أساسياً له أهمية كبرى بالنسبة للسلام والأمن المستدامين. وهناك خطر متزايد يتمثل في إمكانية حدوث تصعيد جديد في الأعمال العدائية، إذا لم تتخذ جميع الأطراف خطوات هامة لمعالجة الأوضاع المتدهورة.

استمرار بناء القدرة التسليحية - يستمر ما تقوم به حركة حماس وغيرها من الفصائل الفلسطينية من بناء للقدرة التسليحية، بما يشمل حفر الأنفاق وتدريب الأسلحة وإنتاج الصواريخ وإطلاقها نحو إسرائيل. ومن شأن هذه الأنشطة أن تزيد من مخاطر تجدد النزاع، وأن تحول الموارد عن الجهود الإنسانية، فضلاً عن تهديدها لحياة المدنيين في إسرائيل وغزة.

وفي حين أن وقف إطلاق النار في عام ٢٠١٤ لا يزال مستمراً، فإنه يتسم بالهشاشة، حيث تم إطلاق ١٦٠ صاروخاً وقذيفة هاون على الأقل نحو إسرائيل، مما أبقى آلاف الناس على الجانبيين مهددين باستمرار بالهجوم عليهم. وخلال النزاع في عام ٢٠١٤، اكتشفت إسرائيل ١٤ نفقاً تمتد إلى أراضيها. وتم مؤخراً اكتشاف اثنين آخرين من الأنفاق، مما أدى إلى تصعيد مؤقت أطلق في سياقه متشددون فلسطينيون ٤٠ قذيفة هاون وثمانية صواريخ على إسرائيل، في حين أن قوات الدفاع الإسرائيلية شنت ١٣ غارة جوية. ومنذ

وقف إطلاق النار في عام ٢٠١٤، قتلت الغارات الجوية الإسرائيلية أربعة فلسطينيين على الأقل.

وقد جرى عدد كبير من محاولات تهريب مواد الاستخدام المزروح التي تمنعها إسرائيل ويمكن استخدامها في صنع الأسلحة وحفر الأنفاق. وفي أوائل نيسان/أبريل، علقت إسرائيل الاستيراد الخاص للإسمنت إلى غزة لمدة ٤٥ يوماً، وذلك في أعقاب تحويل كميات كبيرة من الإسمنت عن الجهات القانونية المستفيدة المقصودة بها أصلاً إلى جهات أخرى.

انعدام الوحدة بين الفلسطينيين - لا تزال إعادة توحيد الفلسطينيين تحت سلطة فلسطينية واحدة ديمقراطية ومشروعة، على أساس برنامج منظمة التحرير الفلسطينية ومبادئ اللجنة الرباعية، تشكل أولوية. ولذلك أهمية قصوى لإعمال التطلعات الوطنية للشعب الفلسطيني. وتسهم القيود المتصلة بالاحتلال، والافتقار إلى الانتخابات، والضغط المتعلق بالميزانية، في تنامي الاستياء العام وتقوض مشروعية المؤسسات والقيادة الفلسطينية أمام الشعب. كما أن الانقسام يضر بالتنمية الاقتصادية في غزة ويعيق تقديم الخدمات الأساسية ويعترض سبيل عملية إعادة البناء فيها.

الحالة الإنسانية المتردية - يستمر الفقر المدقع ومعدل البطالة الخائفة وتخلف النمو المزمع في غزة، في تغذية عدم الاستقرار والإحباط مما يمكنه أن يخلق الشروط لتجدد النزاع. ويحتاج ١,٣ مليون شخص من أهالي غزة إلى مساعدة إنسانية مستمرة تشمل المأوى المؤقت والغذاء. ولا تصل الكهرباء إلى معظم الناس إلا نصف الوقت، ولا تعتبر المياه مأمونة للاستهلاك البشري إلا بنسبة ٥ في المائة منها.

كما أن إعادة البناء لا تزال غير كافية على الرغم من التخفيف المشهود للتدابير التي تنفذها الحكومة الإسرائيلية وبغض النظر عن بعض دلائل التقدم الملحوظة. وقد تم بدعم دولي إصلاح أو إعادة بناء أكثر من ٩٠ في المائة من المدارس، وكذلك ٨٠ في المائة من الهياكل الأساسية للكهرباء و ٦٠ في المائة من الهياكل الأساسية للمياه، وذلك في أعقاب نزاع غزة عام ٢٠١٤. ومنذ ذلك النزاع الأخير، دخل غزة نحو ١,٣ مليون طن من مواد البناء، وبلغ متوسط هذه المواد مؤخراً ١٠٠٠٠ طن في اليوم الواحد، مما سمح بإعادة بناء المساكن والهياكل الأساسية للكهرباء والمياه، فضلاً عن تنشيط القطاع الخاص. على أن ثلاثة أرباع المنازل التي تعرضت لأضرار كبرى لم يجر إصلاحها بعد، مما يعزى في جانب منه لكون الأموال التي تعهدت الجهات المانحة في القاهرة بتقديمها لغزة في عام ٢٠١٤، لم يرد منها فعلاً إلا ما نسبته ٤٠ في المائة.

وفي عام ٢٠١٤، رفعت إسرائيل جزئياً حظراً استمر سبع سنوات على جميع الصادرات من غزة إلى إسرائيل والضفة الغربية، الأمر الذي أدى إلى زيادة تصدير البضائع من غزة. ومع ذلك، فإن مجموع الصادرات الخارجة من غزة لا يبلغ حالياً إلا ١٧ في المائة مما كان عليه حجم الصادرات قبل سيطرة حماس على القطاع. وتسهم القيود الإسرائيلية على التجارة الخارجية وعلى الوصول إلى المياه الصالحة لصيد الأسماك، في انعدام الأمن الغذائي وفي الاتكال على المعونة الإنسانية. وتعتبر المواد الأساسية اللازمة لإعادة تأهيل المنشآت الزراعية والصناعية مواد استخدام مزدوج ويُمنع دخولها. وفي حين أن السنوات القليلة الأخيرة شهدت زيادة في أعداد الفلسطينيين الخارجين من غزة عبر إسرائيل، فإن هذا السفر - بما فيه السفر إلى الضفة الغربية والقدس الشرقية - لا يزال يخضع لقيود مشددة، وهو يقتصر أساساً على الحالات الطبية والحالات الإنسانية الأخرى وعلى رجال الأعمال والسفر في زيارات دينية.

التوصيات

تطلب اللجنة الرباعية من الجانبين التدليل، كل منهما على حدة، على الالتزام الحقيقي بكل الدولتين، وذلك من خلال الأخذ بسياسات وتدابير ملائمة، كما تطلب منهما الامتناع عن اتخاذ خطوات انفرادية تملئ مسبقاً نتائج مفاوضات الوضع النهائي. وتشدد اللجنة الرباعية على أهمية امتثال كلا الطرفين لالتزامهما الأساسية عملاً على الدفع قدماً بواقع الدولتين السلمي على الأرض وخلق الشروط المواتية لمفاوضات ناجحة بشأن الوضع النهائي. وتطرح اللجنة الرباعية التوصيات المحددة التالية:

- ١ - ينبغي على كلا الجانبين أن يعملوا على خفض حدة التوتر من خلال ممارسة ضبط النفس والامتناع عن التدابير والخطابات الاستفزازية.
- ٢ - ينبغي على كلا الجانبين أن يتخذا جميع الخطوات اللازمة لمنع العنف وحماية أرواح جميع المدنيين وممتلكاتهم، بما في ذلك من خلال استمرار التنسيق الأمني وتعزيز قدرة قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية، وإمكاناتها وسلطتها.
- ٣ - ينبغي على السلطة الفلسطينية أن تتصرف بحزم وأن تتخذ جميع الخطوات، ضمن اختصاصها، للحد من التحريض والعنف ولتعزيز الجهود الجارية لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك من خلال إدانة جميع أعمال الإرهاب إدانة واضحة.
- ٤ - ينبغي على إسرائيل أن توقف سياسة بناء المستوطنات والتوسع فيها، وتخصيص الأراضي للاستخدام الإسرائيلي الخالص، وحرمان الفلسطينيين من التنمية.

٥ - ينبغي على إسرائيل أن تنفذ تغييرات إيجابية هامة في السياسة، بما يشمل نقل السلطات والمسؤوليات في المنطقة جيم، تماشياً مع الانتقال إلى إعطاء الفلسطينيين مزيداً من السلطة المدنية على النحو المتوخى في الالتزامات المنبثقة عن الاتفاقات السابقة. ويمكن إحراز تقدم في مجالات الإسكان والمياه والطاقة والاتصالات والزراعة والموارد الطبيعية، مقترن بتخفيف كبير في القيود المفروضة على تنقل الفلسطينيين، مع احترام احتياجات إسرائيل المشروعة في مجال الأمن في الوقت نفسه.

٦ - ينبغي على القيادة الفلسطينية أن تواصل جهودها الرامية إلى تعزيز المؤسسات وتحسين الحوكمة وإقامة اقتصاد مستدام. وينبغي على إسرائيل أن تتخذ كل ما يلزم من خطوات لتمكين هذه العملية، تماشياً مع توصيات لجنة الاتصال المخصصة.

٧ - ينبغي على جميع الأطراف أن تواصل احترام إطلاق النار في غزة، كما يتعين إنهاء بناء القدرة التسلحية والأنشطة العسكرية غير المشروعة.

٨ - ينبغي على إسرائيل أن ترفع القيود المفروضة على التنقل والوصول إلى غزة ومنها، مع إيلاء الاعتبار الواجب لاحتياجاتها المتعلقة بحماية مواطنيها من الاعتداءات الإرهابية.

٩ - ينبغي إعادة توحيد غزة والضفة الغربية تحت سلطة فلسطينية واحدة ديمقراطية ومشروعة، على أساس برنامج منظمة التحرير الفلسطينية ومبادئ اللجنة الرباعية وسيادة القانون، بما يشمل السيطرة على جميع الأفراد المسلحين وجميع الأسلحة وفقاً للاتفاقات القائمة.

١٠ - ينبغي على كلا الجانبين أن يعززا خلق مناخ متسامح، بأمر منها زيادة التفاعل والتعاون في مختلف الميادين - الاقتصادية والمهنية والتعليمية والثقافية - تعزيزاً للأسس السلام ومكافحة الإرهاب.

وتشدد اللجنة الرباعية على الحاجة الملحة لاتخاذ خطوات إيجابية تعكس مسار الاتجاهات الحالية وتدفع قدماً بحل الدولتين على الأرض.

وتؤكد اللجنة الرباعية أهمية مبادرة السلام العربية، ورؤيتها المتمثلة في تسوية شاملة للنزاع العربي الإسرائيلي، كما تشدد في هذا السياق على فرصة بناء إطار أمني إقليمي، وتشجع على مواصلة الحوار على هذا الأساس. وفي هذا الصدد، ترحب اللجنة الرباعية بالدعوة التي أصدرها الرئيس المصري للقادة الإسرائيليين والفلسطينيين والعرب لاتباع المسار التاريخي المؤدي إلى السلام، والذي كانت إسرائيل ومصر قد أخذت به منذ ٣٧ سنة.

كما ترحب اللجنة الرباعية بالبيان المشترك الصادر في باريس في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦ وبتأييده لحل الدولتين التفاوضي.

وتشجع اللجنة الرباعية المجتمع الدولي على تسريع جهوده للتصدي لأوضاع شعب غزة الإنسانية المتردية ولاحتياجاته المتعلقة بإعادة البناء والانتعاش، بما في ذلك من خلال التعجيل بصرف التعهدات المتعلقة بالمساعدة.

وتدعو اللجنة الرباعية الأطراف إلى العمل معها على تنفيذ توصيات هذا التقرير وعلى خلق الشروط لاستئناف مفاوضات هادفة من شأنها أن تحل جميع مسائل الوضع النهائي.
